Dirasat, Human and Social Sciences, Volume 49, No. 6, 2022

Deanship of Scientific Research

The Impact of Orientalist Thought on the Arabic Linguistic Lesson, a Critical Study, Tammam Hassan and Ibrahim Anis as a Model

Tamador Al-Atrouz*

Yarmouk University, Jordan.

Received: 6/4/2021
Revised: 8/6/2021
Accepted: 12/9/2021
Published: 30/11/2022

* *Corresponding author:* toozad@gmail.com

Citation: Al-Atrouz, T. (2022). The Impact of Orientalist Thought on the Arabic Linguistic Lesson, a Critical Study, Tammam Hassan and Ibrahim Anis as a Model. *Dirasat: Human and Social Sciences*, *49*(6), 316–326. https://doi.org/10.35516/hum.v49i6.3742

© 2022 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Abstract

This study aims to show how Western thought was a renaissance in the modern linguistic view, with the curriculums and theories carried tempted some of the arab pioneers who studied in the west, as they went using them .and tried to apply them to the Arabic linguistic view; ones of the most recognized pioneers are Tammam Hassan and Ibrahim Anees. The researcher wanted to focus on the most important ideas that they tried to force on the Arabic view, as Tammam Hassan considered the factor theorem and called it a hoax, and he worked on coming up with the alternative as the idea of: (multiple clues). As for Ibrahim Anees he considered the Arabic accents according to the western descriptive method that he is influenced by. Thus, the researcher considered studying how those two linguists are influenced by the western thought that was present in their authorships and to stand at their motives., the regenerative motives or orientalist motives that motivated them to dig up the heritage to find mistakes in it and destruct it, but it is stronger than to be demolished, it is the foundation of the Arabic grammar theory .and its linguistic anchor.

Keywords: Factor theorem; multiple clues; Arabic accents; Arabic grammar; orientalism.

أثر الفكر الاستشراقي في الدرس اللغوي العربي دراسة نقدية، تمام حسان و إبراهيم أنيس أنموذجًا

تماضر العطروز

جامعة اليرموك، الأردن.

ملخّص

شكل الفكر الغربي نهضة في الدرس اللساني الحديث، بما حمل معه من مناهج ونظريات، أغرت بعض رواد العرب الذين تتلمذوا في الغرب، فراحوا ينهلون منها، ويحاولون تطبيقها على الدرس اللساني العربي؛ ومن أبرز هؤلاء الرواد تمام حسان وإبراهيم أنيس. وقد ارتأت الباحثة الوقوف عند أهم أفكارهما التي جاءا بها، وحاولا فرضها على الدرس العربي؛ حيث تناول تمام حسان نظرية العامل، التي قال فيها إنها خدعة، وعمل على الإتيان ببديل عنها بفكرة: (تضافر القرائن). أما إبراهيم أنيس؛ فقد تناول اللهجات العربية وفق المنهج الوصفي الغربي الذي تأثر فيه. لذا تناولت الباحثة دراسة التأثر وتأثير من لدن هذين العالمين في الفكر الغربي الذي بدا حاضرا في مؤلفاتهما، والوقوف عند دوافعهما للدراسة، أهي دوافع تجديدية أم دوافع استشراقية حاولا من خلالها نبش الموروث للبحث عن الأخطاء فيه، والعمل على هدمه، وهو أقوى من أن يهدم؛ إذ إنه أساس نظرية النحو العربي، ومرتكزه اللغوي.

الكلمات الدالة: نظرية العامل، تضافر القرائن، اللهجات العربية، النحو العربي، الاستشراق.

المقدمة

حظيت اللغة العربية باهتمام كبير ممتد من القرن الأول الهجري إلى عصرنا هذا، وذلك من خلال دراستها من لدن عدد كبير من العلماء والدارسين، الذين تناولوها بالدراسة والتأمل والتمحيص في أسرارها وقوانينها، والتقعيد لتراكيبها وأحوالها، لتبقى لغة حية قادرة على احتواء الألفاظ الحضارية ومواكبة التطورات الراهنة. فكان نتاج مجهوداتهم تراثًا لغويًا عظيمًا، جذب إليه كثير من رواد علم اللغة الحديث الذين درسوا واحتكوا بالمدارس الغربية، ما دفعهم إلى إعادة قراءة هذا الموروث، وتقديم محاولات تروم التيسير والإصلاح والتجديد، مشكلين فكرًا عربيًا حديثًا من قطبين متنافرين: كان الأول فيها متشبثًا بالفكر اللغوي العربي القديم، رافضًا كلَّ دعوات التجديد، ومحاولًا إعادة إنتاج الموروث الحضاري بصيغته القديمة أو معدلًا لها تعديلًا طفيفًا. أما الثاني؛ فقد تأثر في الفكر الغربي وحاول تطبيق مناهجه الحديثة على التراث العربي؛ متبنيًا الإنجاز الغربي، ومعلنًا القطيعة مع القطب الأول في بعض أنظاره.

وفي هذا البحث تسعى الباحثة إلى الوقوف عند أهم هؤلاء الرواد الذين حاولوا تقديم علم اللغة الحديث للباحث العربي، وإعادة قراءة التراث العربي وفق المناهج الغربية عامة، والمنهج الوصفي خاصة؛ إذ هم من جيل واحد، ومدرسة لغوية واحدة، تتلمذوا على يد فيرث في المدرسة اللندنية؛ وحملوا أفكار الغرب معهم وعادوا إلى الجامعات المصرية، فتصدوا للتدريس والبحث اللغوي بهدف بلورة الاتجاه الوصفي، ولعل أولى إرهاصات المنهج الوصفي في الدراسات اللغوية العربية، تتضح في جهود إبراهيم أنيس من خلال كتبه: (الأصوات اللغوية، وفي اللهجات العربية، ودلالة الألفاظ)، وجهود تمام حسان في كتبه؛ وأهمها: (مناهج البحث في اللغة، اللغة بين المعيارية والوصفية، واجتهادات لغوية، اللغة العربية معناها ومبناها)؛ وهذان الرائدان هما اللذان ستقف الباحثة عند أهم أفكارهما التي قدماها للباحث العربي من خلال تناولهما مفاهيم عدة في التراث العربي، درسها علماء العربية قديمًا، وأهمها: (مفهوم نظرية العامل، واللهجات)، وبعدها دراسة الباحثة لتلك الأفكار دراسة نقدية.

والمتأمل كتب هؤلاء الرواد يلفي تأثرهم في الفكر الغربي، ويظهر هذا التأثر من خلال دفاعهم عن الفكر اللساني الحديث، مبينين إيجابياته منهجيًا ونظريًا، ومقارنين بينه وبين الفكر اللغوي العربي القديم، ومحاولين دراسة العربية من زاوية المفاهيم اللسانية الغربية، وتطبيق النظرية اللغوية الحديثة على اللغة العربية، من خلال المنهج الوصفي، الذي يدعو إلى نبذ المعيارية، واطّراح العامل والعلل، والاكتفاء بالظاهر للوصول إلى المعنى، وهو أمر يتناقض مع توجهات النحو العربي في مراحل تقعيده، بل إنهم قاموا بنعت النحو العربي بالنحو التقليدي، مقابلين به النحو الحديث.

والحقيقة أنه ثمة مفارقة منهجية وقع بها هؤلاء الوصفيون بفعل تأثرهم الغربي، وهي أنهم حين يؤلفون في اللسانيات يكتبون في النحو العربي القديم ونقده، وإعادة وصف اللغة العربية، وكان الأجدر بهم دراسة اللغة العربية المعاصرة وحل مشكلاتها، - انطلاقًا من أسس مدرستهم- وهنا ترى الباحثة ضرورة تعرُّف أفكار هؤلاء الرواد حول بعض المفاهيم في الفكر اللغوي الحديث، والوقوف عليها، وتعرُّف دوافعها؛ أهي دوافع استشراقية تسعى وراء العبث في النحو العربي ومحاولة إنقاص قدره من خلال نقده، وذلك لدفع أبناء العربية نحو العزوف عنه قراءة ودراسة؟. أم أنها مجرد رؤىً جديدة في محاولة منهم الأخذ بيد النحو نحو مواكبة هذا العصر وتطوراته على مستوى اللغة؟. وهذا ما ستكشف عنه الباحثة في هذا البحث عبر تناولها أفكارًا ومفاهيم في الدرس اللغوي دراسة نقدية؛ وفيه سيكون الحديث عن أهم المفاهيم اللغوية في الدرس العربي القديم، وما جاء به رواد العرب من أفكار في محاولة لإلغاء تلك المفاهيم - بحسب وجهة نظرهم-، ثم محاولة دراستها دراسة نقدية.

أفكارومفاهيم في الدرس اللغوي دراسة نقدية:

استطاع دي سوسير أن يضفي طابع العلمية على الدراسات اللغوية الغربية الحديثة ويؤسس لعلم لساني لغوي غربي مواكب للنهضة العلمية في العلوم والفلسفة، قادر على تأسيس مدارس لغوية وفق مناهج علمية كالوصفية والبنيوية ومهتم بنظريات اللغة وتحليلها، كالنظرية التوليدية التحويلية ونظرية فيرث وغيرها. هذه الدراسات اللغوية التي لاقت قبولًا في الساحات اللغوية العالمية، تلقفها دارسو اللغة في البلاد العربية لتصير الساحة اللغوية العربية محطة لتبادل فكري ومنهجي مستمد قواه من فحوى الدراسات اللغوية الغربية، وليظهر رواد المناهج والنظريات الفكرية اللغوية الغربية من أبناء العربية الذين درسوا واحتكوا بالمدارس الغربية؛ وقدموا محاولات تروم التيسير والتجديد والإصلاح، وراحوا ينظمون أعمالهم على نحو ما تمليه تلك المناهج، فظهرت مصطلحات لغوية جديدة كالبنيوية والتداولية، والذرائعية، وغيرها.

ولما كان المنهج الوصفي تحولًا في مجرى الدراسات اللغوية فقد ظل يسعى إلى تغيير النحو القديم بما يتفق مع البحث العلمي الموضوعي، غير أن الدارسين أيقنوا أن هذا النحو مستقر الأركان منذ قرون طويلة، لذا فإنهم كانوا مضطرين إلى بدء دراساتهم بإزالة الأوهام الراسخة قبل أن يتناولوا أسس المنهج الجديد، ولعل تأثر النحو العربي بالفلسفة والمنطق الأرسطي كان أهم المآخذ التي يوجهها الوصفيون إليه، فهم يرون أن هذا النحو قد تأثر بالفلسفة والمنطق منذ مراحله الأولى، وأن هذا التأثر قد طغى بعد ذلك وفي العصور المتأخرة على وجه الخصوص، ومن هؤلاء الوصفيين عبدالرحمن أيوب الذي نقد النحو العربي القديم ونعته بأنه نحو تقليدي في مقابل النحو الحديث، ويرى أن النحو العربي مبني على افتراضات عقلية؛ إذ حاول النحويون القدامى تعميمها على المادة اللغوية، الأمر الذي يتنافى مع الوصفية التي تستنبط القاعدة من الأمثلة اللغوية (ينظر: عبدالرحمن أيوب، (1957، ومنهم كذلك تمام حسان الذي وصف الدراسات النحوية العربية القديمة بالمعيارية في مقابل الوصفية، وهي مصطلحات مستمدة من الفكر

الأوروبي؛ يقول تمام حسان: « وحين نظرت في كتب اللغة العربية فطنت إلى أن أساس الشكوى هو تغلب المعيارية في منهج حقه أن يعتمد على الوصف أولًا وأخيرًا... لا نكاد نستثني منها إلا قلة ظهرت في أول عهد العرب بهذه الدراسات، فقامت على الوصف في الكثير من أبوابها، ولم تقع في المعيارية حين وقعت فيها إلا قبيل التوسع في التعبير، من ذلك كتاب سيبويه وكتابا الجرجاني أسرار البلاغة ودلائل الإعجاز"(حسان، 2000م)، ليقر أن الدراسات العربية القديمة قد مرت بمرحلتين؛ الأولى وصفية، تقوم على الملاحظة والاستقراء، والثانية: معيارية.

ويرى هؤلاء الرواد وغيرهم ممن تأثر في فكر المستشرقين والغرب ضرورة تسهيل النحو وتيسيره وإصلاحه لذا أطلقوا دعوى الإصلاح والتجديد، فوقفوا عند مفاهيم عدة في النحو العربي وحاولوا إيجاد بديل لها وفق الدرس اللساني الحديث، ومن أهم تلك المفاهيم التي ستقف عندها الباحثة: مفهوم نظرية العامل ويقابلها ما جاء به تمام حسان من فكرة تضافر القرائن، واللهجات العربية عند إبراهيم أنيس.

تمام حسان:

حاول تمام حسان تطبيق منهجه الوصفي الغربي على النحو العربي، وإعادة دراسة بعض المفاهيم في الدرس اللغوي العربي، ونفيها ومحاولة هدمها والإتيان ببديل لها يوافق منطلقه اللساني، وأهم تلك المفاهيم؛ مفهوم نظرية العامل:

***نظرية العامل:**

تباينت الرؤى النحوية في تبيانها الوجهة النحوية التي قامت عليها نظرية العامل، وكانت محط جدل بين النحاة القدماء؛ فمن مقر بها ومن رافض لها، ليمتد هذا الجدل إلى وقتنا المعاصر؛ إذ تناولها النحاة بطرق شتى جعلت صعوبة في أمر رفضها، ذلك أنها نظرية توضح سمات وخصائص النظام اللغوي، ودراسة العلاقات التي تنتظم جميع البنى، وتظهر فيها وظيفة الكلمة في تشكيل النطق، ما يؤدي إلى تماسك نصي، إنها قانون يمثل كيفية انتظام العناصر وطرق بنائها مع بعضها في مستويها السطحي والعميق، حيث إنها لا تكتفي بالبنية السطحية بل تتعداها إلى البنية العميقة؛ وذلك لتحقيق تفاعل بين المستويين: النحوي والدلالي؛ فحركات الإعراب أو علاماته ما يدل على المعاني أو يساعد في الدلالة عليها؛ أليس الحكم بوجوب غسل الرجلين إلى الكعبين في الوضوء مفهومًا من الفتحة في قوله تعالى: {وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ} (سورة المائدة، الآية 16).

إن هذه النظرية توجب أن يكون لكل عامل معمول يناسبه، وأن اختلاف العامل يؤدي إلى اختلاف المعمول؛ يقول ابن جني: " أنك إذا قلت قام بكرٌ، ورأيت بكرًا، ومررت ببكرٍ، فإنك إنما خالفت بين حركات حروف الإعراب لاختلاف العامل" (ابن جني، 1954م). وقسمها قسمين: " وإنما قال النحويون: عامل لفظي وعامل معنوي، ليروك أن بعض العمل يأتي مسببًا عن لفظ يصحبه..." (ابن جني، 1990م).

وبيّن من ذلك أنه ثمة مكونات في النظام اللغوي يسوغ العامل ترابطه، وأن هدم هذا العامل يعني هدم الأساس الذي بني عليه.

لقد عني علماء العربية القدماء بنظرية العامل في بحثهم عن المسبب للعلامة الإعرابية، والمتتبع كتب النحويين يلفي الخليل هو أول من تحدث عن مفهوم العامل صراحة، وأنه - العامل- أصل من أصول النحو. جاء في كتاب سيبويه في بيان عمل إن وأخواتها: « وزعم الخليل أنها عملت عملين الرفع والنصب، كما عملت كان الرفع والنصب حين قلت كان أخاك زيدٌ» (سيبويه، د).

والمتأمل مواطن قول الخليل حول نظرية العامل يلفي هذا المفهوم وقد تشكل لديه في المستوى الذهني الذي يترجمه الأداء اللغوي على السطح جملًا لغوية ذات دلالة؛ أي أنه يتناول نظرية العامل في بنيتها السطحية والعميقة؛ يقول: " إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه، فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست..." (الزجاجي، 1979م).

والبين من قول الخليل أن التراكيب اللغوية قائمة في عقول أبناء العربية، وأنهم عندما ينطقون بها فإنهم ينطقون سليقة كما هو محفوظ في النظام اللغوي الكامن في عقولهم؛ - لأن اللغة ترجمة الفكر-، لذا ينطقون الكلم ومعه العلامة الإعرابية المناسبة.

وأما سيبويه فقد انصب اهتمامه على العامل وفق العلاقات النحوية للوصول إلى الدلالة، وتتمثل نظرية العامل عنده في باب مجاري أواخر الكلم؛ يقول: "وهي تجري على ثمانية مجارٍ: على النصب والجرّ والرفع والجزم والفتح والضمّ والكسر والوقف. وهذه المجاري الثمانية يجمعهنّ في اللفظ أربعة أضرب: فالنصب والفتح في اللفظ ضرب واحد والجرّ والكسر فيه ضرب واحد وكذلك الرفع والضمّ والجزم والوقف. وإنما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل - وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه - وبين ما يبنى عليه الحرف بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكلّ منها ضرب من اللفظ في الحرف وذلك الحرف حرف الإعراب" (سيبويه، د).

يفصح قول سيبويه عن رؤيته حول العامل؛ إذ إنه يرى أن تغير علامة الإعراب ناتج عن تغير العامل. وبذلك تبعه كثير من العلماء بعده. يقول الزجاجي: "إن الأسماء لما كانت تعتروها المعاني فتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ومضافًا إليها، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني، بل كانت مشتركة، جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني، فقالوا: ضرب زيدٌ عمرًا، فدلوا برفع: زيد على أن الفعل له، وبنصبِ: عمرو على أن الفعل واقع به وقالوا: ضُرب زيدٌ فدلوا بتغير الفعل ورفع زيدٍ على أن الفعل ما لم يُسم فاعله، وأن المفعول قد ناب منابه، وقالوا: هذا غلام زيدٍ، فدلوا بخفض زيد على أن إضافة الغلام إليه، وكذلك سائر المعاني جعلوا هذه الحركات دلائل عليها، ليتسعوا في كلامهم ويقدموا الفاعل إن أرادوا ذلك أو المفعول عند

الحاجة إلى تقديمه وتكون الحركات دالة على المعاني" (الزجاجي، 1979م).

ولعل في هذا القدر من أقوال العلماء كفاية تغني عن الاستقصاء؛ يقول الزجاجي:" هذا قول جميع النحويين إلا قطربًا" (الزجاجي، 1979م)، فإنه عاب عليهم هذا الاعتلال، وقال: " لم يُعرَبِ الكلام للدلالة على المعاني، والفرق بين بعضها وبعض، لأنا نجد في كلامهم أسماء متفقة في الإعراب مختلفة المعاني، وأسماء مختلفة الإعراب متفقة المعاني، فمما اتفق إعرابه واختلف معناه قولك: إنّ زيدًا أخوك، ولعلّ زيدًا أخوك، وكأنّ زيدًا أخوك. اتفق إعرابه واختلف معناه. ومما اختلف إعرابه واتفق معناه قولك: ما زيدٌ قائمًا، وما زيدٌ قائمٌ، اختلف إعرابه واتفق معناه" (الزجاجي، 1979م).

ومع قطرب يكون أول رفض لنظرية العامل؛ لكنه رفض لم يحمل معه بديلًا مناسبًا لتفسير العلامة الإعرابية. وتبعه بعد ذلك عدد من العلماء؛ مثل: ابن مضاء القرطبي، ثم تمام حسان من المعاصرين، وهو من دعاة التيسير في النحو الذي دعا إليه بعض المستشرقين حين نظروا إلى النحو العربي وحاولوا دراسته، ثم نعته بالنحو الصعب المعقد.

يرى تمام حسان أن نظرية العامل خدعة؛ يقول: " لقد منح العرب واحدة من هذه القرائن وهي قرينة الإعراب نصيبًا من العناية عظيمًا أخمل ذكر القرائن السبع الأخرى، فبدا النحو العربي وكأنه إعراب خالص. وقامت على الإعراب فكرة العامل النحوي التي رأى فيها النحاة قمة نظريتهم ويرى هذا المنهج الذي بين أيدنا أنها خدعة جازت على ذكاء النحاة العرب على مر العصور؛ وأنها لا تصمد أمام القول بتضافر القرائن الذي جعله النموذج الحاضر تفسير الوصول إلى فهم المعنى النحوي... إن المعنى النحوي لا يستعين بقرينة واحدة مهما كان خطرها، وإنما تتضافر القرائن المتعددة على بيان المعنى..." (حسان، 2007م). ويقول في موضع آخر: " إن التعليق هو الفكرة المركزية في النحو العربي وإن فهم التعليق على وجهه كاف وحده للقضاء على خرافة العمل النحوي والعوامل النحوية، لأن التعليق يحدد بواسطة القرائن معاني الأبواب في السياق ويفسر العلاقات بينها على صورة أوفى وأفضل وأكثر نفعًا في التحليل اللغوي لهذه المعاني الوظيفية النحوية" (حسان، 1979م).

وفي هذا القول، يقدم تمام حسان فكرة التعليق ويعدها الإطار الضروري للتحليل النحوي، مقتبسًا إياها من نظرية النظم، بل إنها ركيزة من ركائز الجرجاني؛ يقول عبد القاهر الجرجاني في تعريفه النظم:" تعليق الكلم بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب من بعض، والكلم ثلاث: اسم وفعل وحرف، وللتعليق في ما بينها طرق معلومة، لا يعدو ثلاثة أقسام: تعلق اسم باسم، تعلق اسم بفعل، تعلق حرف بهم" (الجرجاني، 1981م). وبذلك يكون هو أول ربط بين النظم وعلم النحو، ويؤكده الجرجاني في قوله: " أنّا إن بقينا الدَّهر نجهد أفكارنا حتى نعلم للكلم المفردة سلكًا ينظمها، وجامعًا يجمع شتاتها ويؤلفها، ويجعل بعضها بسبب من بعض غير توخي معاني النحو وأحكامه فيها... ذلك لأنه إذا كان لا يكون "النظم" شيئًا غير توخي معاني النحو وأحكامه فيما يبين الكلم" (الجرجاني، 1981م). وقد استثمر تمام حسان مصطلح التعليق؛ ورأى أن فهمه على وجهه كافٍ للقضاء على خرافة العمل النحوي والعوامل النحوية؛ " لأن التعليق يحدد بوساطة القرائن معاني الأبواب في السياق، ويفسر العلاقات بينها على صورة أوفى وأفضل وأكثر نفعًا في التحليل اللغوي لهذه المعاني الوظيفية النحوية، وليس يكفي في شرح فكرة التعليق أن نقول كما قال عبد القاهر إن الكلمات يأخذ بعضها بحجز بعض ولا أن نرجع الفضل والمزية إلى معاني النحو وأحكامه في عموم يشبه عموم عبارته، وإنما ينبغي لنا أن نتصدى للتعليق النحوي بالتفصيل تحت عنوانين أحدهما (العلاقات السياقية أو ما يسميه الغربيون syntagmatic relations، والثاني هو (القرائن اللفظية)" (حسان، 1979م)؛ فهو هنا يرى أن نظرية العامل ما هي إلا خرافة يجب دحضها وإلغاؤها، والإتيان ببديل عنها؛ وهي فكرة (تضافر القرائن)؛ التي جعلها قسمين؛ قرائن لفظية، وقرائن معنوية. وفي الرسم الآتي توضيح للقرائن عند تمام حسان (حسان، 1979م).

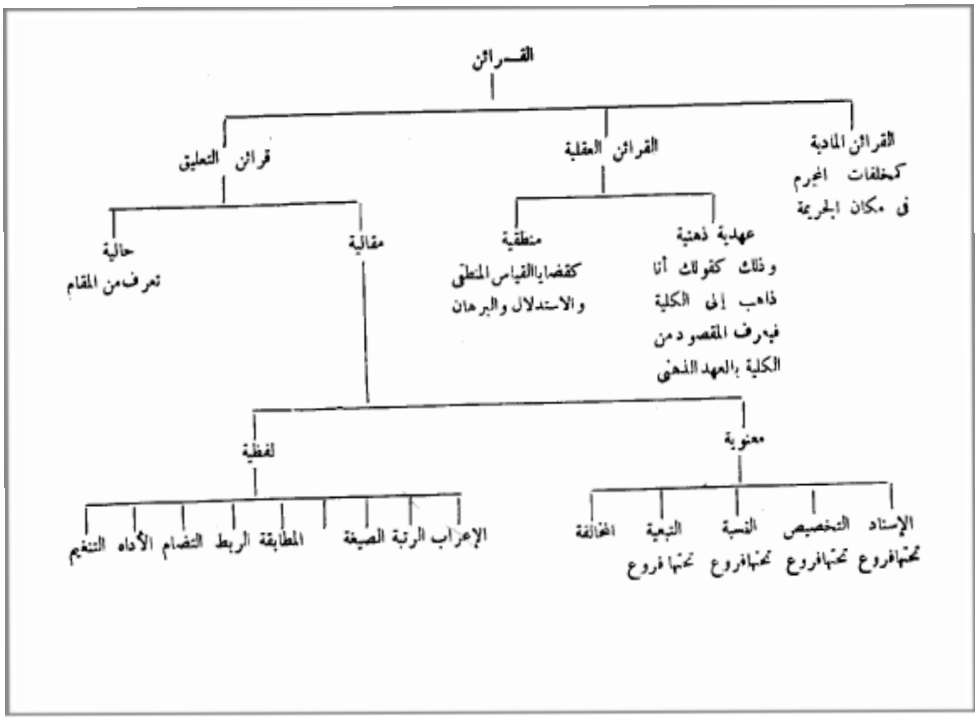

والمتأمل قول الجرجاني، وفكرة قرائن التعليق التي استثمرها تمام حسان، التي جاء بها للقضاء على العامل، يجد أنها تقوي نظرية العامل وتؤكدها؛ فالجرجاني يقول صراحة: إن تعليق الكلم بعضه ببعض وجعل بعضه بسبب من بعض مع توخي معاني الإعراب؛ لأن اختلاف حركات الإعراب لاختلاف العامل، الأمر الذي يؤدي إلى اختلاف الدلالة. بل إنه يمكن القول إن نظرية العامل التي وضعها العلماء أكثر دقة وجلاء في تعرُّف سبب العلامة الإعرابية؛ أما تضافر القرائن فإنها متعددة كثيرة، الأمر الذي يثقل على المتعلم تعرُّف سبب العلامة الإعرابية، ويجد في الأمر صعوبة.

وإن الباحثة تقف مع تمام حسان في فكرة التعليق؛ ذلك أن تفسير العلاقات الدلالية تتخطى العلامات النحوية. وأما قوله بأن العامل خرافة فإن الباحثة ترفض هذا القول؛ ذلك أن العمل النحوي ليس خرافة بدليل أن علامة الإعراب التي هي جزء من النظام اللغوي تستند إلى نظرية العامل على نحو كامل.

ويصر تمام حسان على رفض العامل، بل ويحاول هدمه؛ يقول في كتابه اللغة العربية بين المعيارية والوصفية:" الحقيقة أن لا عامل. إن وضع اللغة يجعلها منظمة في الأجهزة، وكل جهاز منها متكامل مع الأجهزة الأخرى، ويتكون من عدد من الطرق التركيبية العرفية المرتبطة بالمعاني اللغوية ... فإذا كان الفاعل مرفوعًا في النحو فلأن العرف ربط بين فكرتي الفاعلية والرفع دون ما سبب منطقي واضح، وكان من الجائز جدًا أن يكون الفاعل منصوبًا، والمفعول مرفوعًا، لو أن المصادفة العرفية لم تجر على النحو الذي جرت عليه..."(حسان، 2000م).

والبيّن من قول حسان أن العرف هو سبب في جعل الفاعل مرفوعًا، والمفعول منصوبًا... وغيره، ناسيًا أو متناسيًا أن وجود النظام اللغوي الكامن (الكفاية اللغوي) سابق لوجود العرف الاجتماعي. وإذا ما أردنا موافقته على كون العرف هو المسبب للعلامة الإعرابية، سرعان ما يسقط هذا الفكر، ذلك أنه لو ترك الأمر للعرف وللأشخاص بلا ضوابط مسبقة كامنة ضمنية لوجدنا من يرفع وينصب ويجر كيف شاء.

هذا ما كان من شأن تمام حسان. أما إبراهيم أنيس فإنه يرى أن حركات الإعراب لا تعدو في نشأتها أن تكون بمثابة الروابط بين الكلمات، إنها ضرورة صوتية - بحسب رأيه- أما الذي يعين حركة معينة فأحد عاملين: أولهما: " إيثار بعض الحروف لحركات معينه كحروف الحلق حين تؤثر الفتح، ثانيها: انسجام هذه الحركة الرابطة مع ما يكتنفها من حركات أخرى" (أنيس، 1984م). وهو بذلك يرفض نظرية العامل كرفض تمام حسان مع وجود وجهة نظر أخرى (صوتية).

ويمكن الرد على ما جاء به تمام حسان ومن ذهب مذهبه حول العامل وأن الحركات الإعرابية ليست أثرًا للعوامل؛ فنقول: ليس النحو إلا وصفًا لما كانت العرب تنطق به، وقد أثر عنهم نصب الأسماء بعد ألفاظ، ونصب الأفعال بعد ألفاظ، وجر الأسماء بعد ألفاظ، ورفع الأسماء والأفعال في مواضع أو بعد ألفاظ، هذه الألفاظ أو المواضع هي التي دعاها النحاة بـ(العوامل)، وهكذا فإن حركة الإعراب أو علامته هي أثر لهذه العوامل الموروث استعمالها المأثور إعمالها.

إن المتكلم حين يريد أن يعبر عن معنى من المعاني قائم في ذهنه؛ فإنه يجتلب الألفاظ والعوامل التي تؤدي هذا المعنى مع ما يقتضيه هذا العامل أو ذاك من تغير في حركة الإعراب؛ فهو إن أراد أن يؤكد نحو: (الطالب مجتهد). أتى بأداة التوكيد (إنّ) التي قضى إيرادها تغيير حركة المبتدأ فنصب بعد إذ كان مرفوعًا؛ فإن أراد أن ينفي بـ(ليس) أتى بها فقضى إدخالها بنصب الخبر بعد أن كان مرفوعًا.

ومعلوم أن تغيير حركة الإعراب تضيف إلى الجملة معنى جديدًا، ويقضي اتساعًا فيها، ولما كانت العوامل نوعين: لفظية ومعنوية، وكان الإعراب أثرًا ظاهرًا للعوامل، وكان كلاهما من مقتضيات المعاني؛ فإن تغيير الإعراب بتغيير العامل يخرج الكلام من معناه إلى معنى آخر حينًا، ومن الضيق إلى الاتساع الذي قد يفضي إلى أن تعود الجملة معه قولًا غير تام إلا باجتلاب متمم بعد أن كانت تامة، ألا ترى بأن نحو: (زال الخطر) جملة تامة الإفادة؟ فحين دخلت عليها أداة النفي نحو: (ما زال الخطر) اتسعت الجملة وأصبحت ناقصة الإفادة حتى يُستجلب لها متمم من خبر، نحو: (قائمًا)، هذا إذا لم تستعمل نغمة صوتية خاصة، من زيادة المد في (ما)، (زا) مع إبطاء يسير في الإدراج عندهما، يفهم معه زوال الخطر.

إن حركة الإعراب أو علامته، هي إحدى القرائن التي يتم بها فهم المعنى، بل هي ثاني دليلين هما وراء إدراك مقصود الكلام، الدليل المعنوي - العلاقات السياقية بين الألفاظ في الجملة-، والدليل النحوي، الذي هو حركة الإعراب أو علامته.

ومما تقدم يتبين للباحثة تأثر تمام حسان وإبراهيم أنيس في الفكر الغربي الذي يحوي في بعض أنظاره تجاه الدرس اللغوي العربي توجهًا استشراقيًا؛ ففي مسألة الإعراب رأى بعض المستشرقين أنها لم تكن مراعاة إلا في لغة الشعر والأدب أي لغة النخبة، وأن لهجات العامة كانت منذ أقدم عصورها غير معربة، ومنهم المستشرق اليهودي كوهين (Cohen) الذي يرى أن القواعد المتشعبة والدقيقة من الصعب جدًا مراعاتها في الحديث، وربما يتعذر تطبيقها؛ لأنها تتطلب قدرًا كبيرًا من الانتباه، وملاحظة عناصر الجملة وعلاقتها بعضها ببعض ولا يمكن مراعاة ذلك في لهجات الحديث؛ لأن لهجات الحديث تميل إلى السهولة وتتوخى اليسر وتؤثر الإيجاز (نقلًا: وافي، 2004م). ومن المشككين لظاهرة الإعراب (كارل فوللرز K. Vollers)، الذي رأى أن النص الأصلي للقرآن الكريم كتب بإحدى اللهجات الشعبية، ثم نقل إلى اللغة الأدبية الفصيحة؛ لأن هذه اللغة لم تكن موجودة أيام نزول القرآن الكريم، وتابعه في هذا الرأي (باول كال) الذي شكك أن تكون لغة القرآن تمثل اللغة الموحدة، يقول فوللرز:" إن القرآن نزل أول الأمر بلهجة مكة المجردة من ظاهرة الإعراب ثم نقحه العلماء على ما ارتضوه من قواعد ومقاييس حتى أضحى يقرأ بهذا البيان العذب الصافي وغدا في الفصاحة مضرب الأمثال"

(K. Vollers، 1906م). وهذه الدعوة المرفوعة ضد النحو العربي الذي وصفوه بالتعقيد والصعوبة، جعلت ممن تأثروا بفكر هؤلاء المستشرقين يحملون دعوة لتيسير النحو وتسهيله وإصلاحه وتجديده، وفي رد صبحي الصالح على مثل هؤلاء المتأثرين بالفكر الغربي والاستشراقي ما يكفي؛ يقول:" ولسنا نعجب لكوهين وأضرابه إذا ذهبوا إلى هذا الرأي الفاسد مستدلين بما وَهَى من الأدلة والبراهين، وإنما نعجب أشد العجب لبعض الباحثين العرب المعاصرين حين يهجمون على النحاة بحقٍ وبغير حق، ويغلون في اتهامهم بوضع تلك القواعد الدقيقة وفرضها على الفصحاء من العرب، والفحول من الشعراء، وحتى رجال القراءات، وفي كتاب "من أسرار اللغة" للدكتور إبراهيم أنيس، "نموذج" من هذا الهجوم الصاعق على النحويين " (الصالح، 2004م)، فالإعراب عنده قصة، يقول أنيس:" ما أروعها قصة! لقد استمدت خيوطها من ظواهر لغوية متناثرة بين قبائل الجزيرة العربية، ثم حيكت وتَمَّ نسجها حياكةً محكمةً في أواخر القرن الأول الهجري، أو أوائل الثاني، على يد قوم من صناع الكلام، نشأوا وعاشوا معظم حياتهم في البيئة العراقية، ثم لم يكد ينتهي القرن الثاني الهجري حتى أصبح الإعراب حصنًا منيعًا، امتنع حتى على الكُتَّاب والخطباء والشعراء من فصحاء العربية، وشقَّ اقتحامه إلّا على قوم سُمُّوا فيما بعد بالنحاة" (أنيس، 1978م).

بل إن أنيس يقر بنفوره من الإعراب الذي علا شأنه، وتعددت آراؤه واحتدم حول مسائله النقاش والجدل، لينعتَ قواعده بالمعقدة شديدة التعقيد، يقول: " وصرنا الآن ننفر منها لما اشتملت عليه من تعسف وتكلف بغّض إلى الكثيرين دراسة اللغة العربية في العصر الحديث، حتى قام منا من يدعو إلى إلغاء تلك القواعد الإعرابية، أو تيسيرها على المتعلمين من الناشئين"(أنيس، 1978م).

وهذا تصريح واضح من إبراهيم أنيس حول موقفه من النحو العربي، يتبين فيه تأثره في الفكر الغربي، ويتجلى هذا التأثر والتأثير في دراسته اللهجات العربية، وهي المفهوم الثاني الذي ستفق الباحثة عنده.

إبراهيم أنيس:

* **اللهجات العربية:**

ثمة مفاهيم ثلاثة ستنطلق الباحثة منها للحديث في اللهجات العربية، وهي: اللغة والكلام واللهجة؛ انطلاقًا من تعريف علماء العرب والغرب لها.

فقد عرف ابن جني اللغة في (باب القول على اللغة وما هي)؛ فقال: " إنها أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم، هذا حدها" (ابن جني، 1990م). وأما الكلام؛ فقد عرفه ابن هشام بقوله: " القول المفيد بالقصد" (ابن هشام، 1979م).

وينظر دي سوسير إلى اللغة على أنها ضرورة اجتماعية؛ إذ إنها " أساس قيام العلاقات الاجتماعية، وشرط تماسك الجماعة مادام الإنسان اجتماعيا بطبعه" (هجمان، 1989م). وقد فرق بين اللغة والكلام في محاضراته في علم اللغة العام، ورأى أن اللسان البشري (ينطوي على عنصرين متميزين هما؛ اللغة كمنظومة اجتماعية والكلام كاختيار حر من هذه المنظومة؛ فاللغة عند دي سوسير منظومة الصور الاجتماعية العامة التي تشتمل على خزين القوانين الشاملة التي تغطي مختلف مظاهر التحليل اللغوي، ومنها يغترف المتكلمون ما ينتجونه من كلام عيني منطوق فعلًا، فاللغة منظومة، والكلام تطبيق لبعض مظاهر هذه المنظومة) (جاكبسون، وهاله، د).

أما اللهجة؛ فقيل فيها: " لسان فريق من الناس مراعى فيه قيودا صوتية خاصة، تلاحظ عند الأداء" (نجا، 1957م). وقيل: إنها" العادات الكلامية لمجموعة قليلة من مجموعة أكبر من الناس تتكلم لغة واحدة" (أبو الفرج، 1966م).

والمتأمل تعريف هذه المفاهيم يجد أن علماء العرب قديمًا، لم يتطرقوا إلى تعريف اللهجة؛ إنما استعملوا كلمات أخرى للدلالة عليها؛ نحو: اللغة، اللغية، واللحن. وهو أمر جلي في المعاجم العربية القديمة؛ يقول الخليل مثلًا: " الخبع: الخبء في لغة تميم، يجعلون بدل الهمزة عينا" (الفراهيدي، د). ويقول سيبويه في وصف باب من أبواب كتابه: " باب ما أجري مجرى ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ثم يصير إلى أهله" (سيبويه، د).

وأما اللحن مرادًا به اللهجة؛ فهو ما ذكره ابن منظور؛ بقوله: " واللحن هو اللغة (اللهجة)، كقول عمر رضي الله عنه: تعلموا الفرائض والسنن واللحن، كما تتعلمون القرآن، يريد اللغة..." (ابن منظور، د).

وقد يكون العلماء قديمًا في اطلاقهم مفهوم اللغة على اللهجات، نابعًا من كون اللهجات علمًا من علوم اللغة كاملة، أطلقوا الكل وأرادوا الجزء من هذه المنظومة، " فالعلاقة بين اللغة واللهجة هي العلاقة بين العام والخاص، واللغة تشتمل عادة على عدة لهجات، لكل منها ما يميزها، وجميع هذه اللهجات تشترك في مجموعة من الصفات اللغوية والعادات الكلامية التي تؤلف لغة مستقلة عن غيرها من اللغات" (أنيس، 2003م).

يعرف إبراهيم أنيس اللهجة في الاصطلاح العلمي الحديث؛ بأنه: "مجموعة من الصفات اللغوية تنتمي إلى بيئة خاصة، ويشترك في هذه الصفات جميع أفراد هذه البيئة. وبيئة اللهجة هي جزء من بيئة أوسع وأشمل، تضم عدة لهجات. لكل منها خصائصها ولكنها تشترك جميعًا في مجموعة من الظواهر اللغوية، التي تيسر اتصال أفراد هذه البيئات بعضهم ببعض، وفهم ما قد يدور من حديث، فهمًا يتوقف على قدر الرابطة التي تربط بين هذه اللهجات"(أنيس، 2003م).

وينطلق إبراهيم أنيس في دراساته اللسانية للهجات من المجال الصوتي، متأثرًا بالمنهج الوصفي، وبتقاليد الجامعات الإنجليزية؛ ذلك أنه يعد دراسة

اللهجات من أحدث الاتجاهات في البحوث اللغوية، التي نمت في الجامعات الأوروبية خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، وصارت عنصرًا مهمًا بين الدراسات اللغوية الحديثة، وأسست لها في بعض الجامعات الراقية فروع خاصة بدراستها، تعنى بشرحها، وتحليل خصائصها وتسجيل نماذج منها تسجيلًا صوتيًا، معتمدًا في كتابه (في اللهجات العربية) على روايات الأقدمين التي نعتها بالمبتورة حينًا، والممسوخة حينًا آخر، وأنها لم تراع الدقة في نقلها، بل لم تنسب في غالب الأحيان إلى قبائلها وبيئتها، مستنكرًا على علماء اللغة عدم تفردهم لها بمؤلف مستقل، يشرح غموضها، ويجمع شتاتها (أنيس، 2003م). ولعل ذلك يعود إلى اعتماد العلماء قديمًا في دراستهم اللهجات على السماع من أفواه أصحابها، وهو أمر كان عسيرًا؛ لذا اعتمدوا على ما دونه السابقون حول اللهجات، في مؤلفاتهم اللغوية والأدبية والتاريخية والتفسيرية وغيرها، وقد كانت في كثير من الأحيان مبتورة النسبة مكتفين بنعتها بعبارة (وهي لغة)، أو بنسبتها إلى قبيلة معينة، أو اضطرابهم في النسبة، فمرة ينسبونها لطيء، ومرة إلى أسد، وأخرى إلى هذيل وغيرها من القبائل. وقد يكون نص الفارابي في تحديد قبائل معينة تؤخذ منها اللغة وتطرح من غيرها، الأمر الذي جعل اللغويين يعدلون عن دراسة للهجات القبائل الأخرى، ووصفها بصفات مختلفة؛ نحو: ضعيفة، أو شاذة، أو رديئة، ما أدى إلى ضياع ثروة لغوية كبيرة؛ قال أبو عمرو بن العلاء: " ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله، ولو جاءكم وافرًا لجاءكم علم وشعر كثير" (الدينوري، د).

إلا أن المتتبع كتاب سيبويه يلفيه وقد استشهد بلهجات جميع القبائل بلا استثناء، فكل اللهجات حجة. وقد وضع ابن جني في كتابه الخصائص بابا عنونه بـ: (باب اختلاف اللغات وكلها حجة) (ابن جني، 1990م). وقد يكون الهدف المنشود من الدرس اللغوي قديمًا وهو حفظ اللغة من الضياع واللحن، وتعليمه أبناء العربية وغيرهم ممن دخل الإسلام، سببًا في عدم تفرد عالم بمؤلف كامل للهجات العربية، والاكتفاء بذكرها في مواضع عدة من مؤلفاتهم من قبيل الاستشهاد بها. ذلك أن دراسة اللغة دراسة تاريخية يستوجب دراسة لهجاتها التي ربما لم تحظ بعناية العلماء قديمًا، وكان الحديث عنها غير مقصود لذاتها، وإنما وسيلة لتفسير بعض الظواهر التي تناولوها في درسهم اللغوي، على الرغم من أن هناك قدرًا وافرًا من تراثنا يمكن تفسيره، وإعادة أصوله إلى لهجات القبائل العربية لاتصالها بعلوم القرآن، والقراءات، ولغة العرب.

ولإبراهيم أنيس رأي في ذلك؛ إذ إنه يرى باتساع الدولة العربية، كان لابد من ضمان وحدتها والقضاء على عوامل الفرقة؛ لذا لم تعط اللهجات العربية عناية، خشية العصبية القبيلة، فأهملوا أمر اللهجات، ولما جاء عهد التدوين بدأ الرواة يفرقون بين قبيلة وأخرى، وينسبون الفصاحة لهذه وينكرون تلك، رافضين الأخذ عن القبائل المتطرفة على حدود الجزيرة العربية خشية اختلاطهم بالحضارات المجاورة من الرومان، التي كانت قضاعة مجاورة لها، ومن أرض فارس التي كانت تغلب ونمر تجاورها، بل قالوا إن اختلاط قبائل اليمن بالحبشة قد أضعف من فصاحتهم، مؤثرين في ذلك الأخذ من قريش وقيس وتميم وأسد وهذيل، وغيرهم ممن سكن وسط الجزيرة العربية، ومؤسسين فصاحة القبيلة على دعامتين: الأولى: مقدار قرب مساكنهم من مكة وما حولها، والثانية: مقدار توغلها في البداوة (أنيس، 2003م)، على أنه لم يكد ينقضي القرن الرابع الهجري، حتى ظهر من علماء العرب لم يفرقوا بين القبائل، مشيرًا إلى ما جاء به ابن جني في باب (اختلاف اللغات وكلها حجة) (ابن جني، 1990م). ويؤكد أنيس أنه ثمة مبالغة من المتأخرين من علماء العربية الأوائل في اعتزازهم بكل ما ينسب إلى قبائل البدو، حتى لو كان مخالفًا لما جاء به القرآن الكريم، والشعر العربي الجاهلي وصدر الإسلام، ويُعيد الأمر إلى أنهم لم يفرقوا بين اللغة الأدبية التي جاء بها الإسلام، وبين لهجات التخاطب التي اشتملت على الصفات الخاصة للقبائل، وفي الأمر اضطراب؛ لأن شرط اللغة الاطراد والتوحد في الخصائص، ويرى أن محاولة بناء قواعد للغة العربية من كل ما روي من القبائل، يؤدي إلى التناقض، ويبعد اللغة عن الانسجام، موضحًا الأمر بأن علماء العربية لو اكتفوا باللغة الأدبية عند وضعهم القواعد لجنبوا أنفسهم الكثير من المهارات والجدل حول ما يجوز وما لا يجوز، ولكنهم أقحموا تلك الصفات المحلية للهجات العربية، فبدت لهذا لنا القواعد اللغوية مضطربة متعددة الوجوه.، مرجعًا سبب هذا الاضطراب إلى الدولة العباسية التي يراها سببًا في الصراع بين المدرستين البصرية والكوفية، حتى بلغ التنافس بينهم لأن يجرح كل فريق الآخر ويطعن فيما يرويه. ومن أهم القضايا النحوية التي عرضها: (خبر ليس المقترن بإلا)؛ إذ هو عند الحجازيين منصوب، مثل: (ليس الطيبُ إلا المسكَ)، وهو مرفوع عند التميميين؛ (ليس الطيبُ إلا المسكُ). وغيرها من مسائل الخلاف. ويرجع أنيس هذه الاختلافات اللهجية إلى صناعة النحاة حين اشتد الجدال بينهم، وحاول كل فريق أن يأتي بقاعدة خاصة به نابعة من مشاعرهم، الأمر الذي صرفهم عن كثير من البحوث القيمة. ويرى أنيس أن لهجات الكلام عند القبائل لم تكن تلتزم الإعراب على الصورة التي رويت لنا في كتب النحاة، وإنما كان الالتزام على تلك الصورة في اللغة الأدبية التي نزل بها القران الكريم، ونظم بها الشعر، وأن الإعراب الذي نعرفه لم يكن سوى مسألة مواضعة بين الخاصة من العرب (أنيس، 2003م).

ومن القواعد المهمة التي يقرها أنيس؛ أن ظواهر اللهجات في القبائل البدوية تخالف إلى حد كبير ظواهرها في القبائل المتحضرة التي عاشت في المدن؛ حيث تتميز بخصائص تخالف تلك التي عرفت في الحضر، وأنها بوجه عام أسرع إلى التطور والتغير(أنيس، 2003م). ويرى أن القبائل البدوية قد مالت بوجه عام إلى مقياس اللين الخلفي المسمى بالضمة، لأنه مظهر من مظاهر الخشونة، وإلى الأصوات الشديدة في نطقها، لملائمة ما عرف عن البدو من غلظة، وأن هذه الأصوات سريعة النطق بها، حاسمة، تحمل عنصرًا انفجاريًا ينسجم وسرعة الأداء عند الأعراب. وأن البيئة الحجازية تميل إلى الكسر لأنه دليل التحضر والرقة في معظم البيئات اللغوية، وإلى الأصوات الرخو بوجه عام؛ إذ فيها من التؤدة والليونة ما ينسجم مع بيئتهم وطبيعتهم (أنيس، 2003م)، وقد تحدث عن هذا الأمر عاقدًا مناظرة بين البدو والحضر، ومن إحدى مناظراته التي يشير إليها قال: "هذه مناظرة أخرى بين صوت رخو

وهو الظاء ونظيره الشديد وهو الضاد، ولكن الرواة لا يكادون يستقرون على أمر في نسبة الصيغتين، ويظهر من مجموع ما قالوا أن (الضاد) تنتمي إلى بيئة تميم البدوية، وأن الظاء تنتمي لبعض من قيس ممن تأثروا بالبيئة الحجازية أو أهل الحجاز أنفسهم... مما يرجح لنا ميل البيئة الحجارية المتحضرة للأصوات الرخوة" (أنيس، 2003م).

ويرى أنيس كذلك أن الروايات في كتب اللغة والأدب تحمل معها مظاهر اضطراب؛ وذلك في نسبتها إلى صفات خاصة من صفات اللهجات لشعب عظيم يتكون من قبائل عدة، ثم في موضع آخر تنسب له صفة أخرى مناقضة للأولى، ويؤكد وقوفه أمام تلك الروايات حائرًا في تصديق أيهما، أو الأخذ بأي منهما، ولكنه في تأمله تلك المجموعات من القبائل يجد مدى تأثر بعضها بالبيئة البدوية وبعضها الآخر في البيئة الحضرية، وعندها يستطع نسبة الصفة إلى ما يناسبها من القبائل، وتأثيرها على أبناء القبيلة، فمثلًا تنسب الروايات صفة الشدة في الصوت لليمن من غير تعيين قبيلة فيها، ثم في موضع آخر تنسب صفة الرخاوة لقبائل يمنية أيضًا، وهنا يكون واجب الباحث في تقسيم القبائل اليمنية إلى بدوية وحضرية، ثم ينسب الشدة للبدوية منها، والرخاوة للحضرية، وبذلك نستطيع التوفيق بين الروايات المتناقضة (ينظر: أنيس، 2003م).

ويشير أنيس كذلك في تفريقه الخصائص الصوتية وفق البيئة، إلى أن البيئة الصحراوية التي تنتشر فيها الأصوات في مسافة شاسعة تتطلب الميل إلى توضيح الأصوات بطرق عدة، منها الجهر بالصوت ليصير أكثر وضوحًا في السمع؛ لذا تميل القبائل البدوية إلى جهر بعض الأصوات، في حين تبقى قبائل الحضر على همسها، ويمثل لذلك نسبة قلب (الحاء) عينًا؛ نحو: (حتى) (عتّى)، أو ما يسمى الفحفحة، إلى هذيل، وهو يشكك في نسبة هذه الظاهرة إلى هذيل، معللًا الأمر باتصال هذيل ببيئة الحجاز اتصالًا وثيقًا دينيًا في الجاهلية بعبادة الأصنام، وبصنم هذيل المعروف بـ(مناة)، وصنم قريش الذي تقدسه هذيل، وهو (هبل)، إضافة إلى قرب مساكنهم من الحجاز وتأثرهم بلهجات تلك البيئة؛ لذا فإن أمر هذا القلب غير صحيح النسبة لهذيل، بل إن أنيس يشكك في اسم الظاهرة (الفحفحة) بالنظر إلى ظواهر لهجية أخرى مثل (الكشكشة)، و(العجعجة)؛ إذ بالنظر فيهما نجد الحرف الثاني هو الحرف المقلوب إليه، وكان مقتضى هذا في (الفحفحة)، هو قلب العين إلى الحاء لا العكس، عندها يمكن القول بنسبتها إلى قبيلة هذيل، المتأثرة بالبيئة الحجازية، لذا تقلب صوتًا مجهورًا وهو العين إلى نظيره المهموس وهو الحاء. ويرى أنيس أنه في مثل هذا الأمر؛ إما أن نعيد التفسير في (الفحفحة) على أنها قلب العين إلى الحاء، أو تغيير نسبتها إلى هذيل، على أن تنسب لقبائل تميمية بدوية (أنيس، 2003م).

وفي حديثه عن رأي العلماء في اختلاف البنية، يشير إلى دور ابن جني في كتاب الخصائص، الذي عقد فيه أبوابًا عدة؛ نحو: (باب في الفصيح يجتمع في كلامه لغتان فصاعدًا)، و(باب في تركب اللغات)، وأنه - ابن جني- قد وفق في بعض ما قاله في هذ الفصول ولكنه لم يوفق في البعض الآخر؛ يقول أنيس:" فقد زعم في الفصل الأول أن الفصيح قد يجمع بين لهجتين في كلامه، ثم ضرب أمثلة من الشعر لا تكفي حجة لما يدعي، فلعلها من ضرورات الشعر، وفوق هذا لم يتبين لنا أن ابن جني ما عنى بكلام الفصيح؟ ألغة تخاطبه بين أبناء قبيلته تلك التي تخضع لصفات خاصة مميزة عن غيرها من القبائل، أم كان يعني لغة الأدب والشعر، وهي اللغة النموذجية التي اكتسبت معظم صفاتها من لهجة قريش؟" (أنيس، 2003م).

والبين من كلام أنيس رفضه اجتماع صفتين مختلفتين في أمر واحد في لهجة واحدة، ويرجع الأمر إلى أن خاصة العرب قد يلتزم شيئًا في لغة تخاطبه بين أبناء عشيرته، فإذا عمد إلى بيئة الأدب؛ فإنه قد يلجأ إلى صفة مغايرة للهجة قبيلته. ومن الكلمات التي اختلفت في بنيتها: بغداد = بغدان= مغدان. هذا في باب (الفصيح يجتمع في كلامه لغتان فصاعدًا) عند ابن جني. أما في(باب في تركب اللغات)، أو تداخل اللغات؛ وهو:" أن تلاقي أصحاب اللغتين، فسَمِعَ هذا لغةَ هذا، وهذا لغةَ هذا، فأخذَ كلُّ واحدٍ منهما من صاحبِه ما ضمّه إلى لغتِه، فتركبت لغةٌ ثالثةٌ" (ابن جني، 1990م)، وقوله:" وكذلك حال قولهم قنَط، يقنَط وإنما هما لغتان تداخلتا وذلك أن قنَط يقنِط لغة، وقنط يقنُط لغة أخرى، ثم تداخلتا فتم تركيب لغة ثالثة" (ابن جني، 1990م). وهنا يقف أنيس عند هذا الباب، ويرى أن ابن جني لم يحدثنا عن كيفية تداخل اللغات، ولا عن دوافع هذا التداخل، بل إنه يرى أن ابن جني قد مال إلى الناحية الصناعية البحتة في تفسيره مثل: (قَنَطَ، يَقْنَطُ)...، الأمر الذي أعيا القدماء في تعليله في ضوء ما وضعوها من مقاييس في باب الثلاثي، كما أثنى أنيس على ابن جني في هذا الباب وذلك عند عرضه لقانون المغايرة، الذي اعترف به المحدثون وأشاروا إلى أهميته في الاشتقاق.

يصر أنيس أن لا تداخل في اللغات، وأن ما جاء به ابن جني ما هو إلا نوع من الصناعة، وكان الواجب أن تجمع كل الأفعال الثلاثية ماضيها ومضارعها، ثم تبوب، وينظر إليها على أنها تنتمي إلى لهجات متعددة (أنيس، 2003م). فإن قيل إن التداخل هو استعارة بعضها من بعض، وهو أمر معروف ومعترف به عند المحدثين، " قلنا إن اللغات قد تستعير الكلمات لا الصيغ، وليس هناك من مبرر يمكن معه أن تنتقل القبيلة أو الرجل منها، من قوله (نَعِمَ، يَنْعَمُ) إلى (نَعِمَ، يَنْعُمُ)" (أنيس، 2003م)، ويرجح مذهبه في ذلك بملاحظة اللهجات الحديثة، وأنه إن رجلين من أبناء لهجتين التقيا وتصادقا زمنًا وكل منهما يلزم لهجته؛ فإن تأثر واحد منهما بالآخر، وأخذ يقلده، تكلم كل منهما بعد مدة لهجة واحدة.

والمتأمل كتاب أنيس (في اللهجات العربية)، يلفي فيه جهدًا واضحًا، وتأثرًا كبيرًا في الدراسات الغربية، ومحاولة تطبيق المنهج الوصفي والبنيوي والتاريخي في دراسته اللهجات العربية التي تناولها في جانبها الصوتي. وأنه يحاول إنكار عناية العلماء بدراسة اللهجات، وذكر ذلك في أكثر من موضع في كتابه، بل إنه يطلعنا على هذا النكران في مقدمته؛ يقول:" ولسنا نعلم مؤلفًا من علماء العربية على وفرتهم واهتمامهم بكل دقائق الدراسة اللغوية عني باللهجات العربية عناية خاصة فأفرد لها كتابًا مستقلًا" (أنيس، 2003م). وهو أمر تجد فيه الباحثة نوازعه الغربية -التي تحتمل نفسًا استشراقيًا في

بعض جوانبها- في خلع عباءة اهتمام العلماء باللهجات وتفردهم بمؤلف خاص، وقد غفل عنه كتاب ابن خلكان ومعجم الأدباء، وغيره ممن عنوا باللهجات العربية عناية خاصة، وأفردوا لها كتبًا مستقلة لم تصل إلينا، وقد تكون غائرة في ركن من أركان مكتبات العالم تنتظر من يسبر أغوارها ويظهرها للنور. بل إنه قد ألفت مصنفات أفردها أعلام العربية بالتأليف للهجات، وأول من أفرد كتابًا في لغات العرب هو (يونس بن حبيب) وسار على نهجه (الأصمعي) و(أبو زيد الأنصاري) و(أبو عبيدة) و(أبو عمرو الشيباني) و(الفراء)، ثم (ابن دريد) وغيرهم. ولو أنه قال لم يصل إلينا مما ألفه علماء العربية كتاب مستقل باللهجات لكان محقًا. أما إنكاره فإنه حكم جائر.

ويعرض كذلك رأيه في اللهجات مثل الكشكشة والكسكسة؛ فيقول:" أجمع الرواة على نسبة صفة خاصة لقبائل ربيعة سموها أحيانًا بالكشكشة وحينًا آخر بالكسكسة، ثم اختلفوا في تبيانها... ونحن حين ننظر إلى هذه الروايات على ضوء القوانين الصوتية نستطيع أن نستخلص أمورًا" (أنيس، 2003م):

أولًا: الكسكسة بالسين لا وجود لها في اللهجات العربية.

ثانيًا: الكشكشة أو الكسكسة مقيدة بكاف مكسورة..

ثالثًا: ليست الكشكشة أو الكسكسة مقيدة بحالة الوقف.

رابعًا: لابد في الكشكشة أو الكسكسة أن تحل الشين أو السين محل الكاف، ليمكن أن تعد هذه الظاهرة من ظواهر اللهجات.

خامسًا: إن ما خيل للقدماء أنه (شين) ليس (شينًا) خالصة – وأراد حرف (تش)-... وهذا الصوت هو نفس ما سمعه القدماء في تلك الظاهرة التي سموها (الكشكشة)، كما أنه هو نفس الصوت الذي لا نزال نسمعه في بعض اللهجات الحديثة بمصر، مثل لهجة بلدتي شرويدة وزنكلون وما حولهما من مديرية الشرقية يجعلون الكاف كالشين في مثل الكلمتين: كلب وكتاب. ثم يقول: وعلى هذا فلا شك في أن أهل شرويدة وزنكلون... ينطقون كلمة: (كِلب)، على إنها مكسورة الكاف..." (أنيس، 2003م).

ومعلوم أن أغلب الرواة والكتب قديمًا وحديثًا يقرنون الكشكشة بالكسكسة ولا يفردونهما. واختلافهم إنما هو في نسبة كل منهما إلى القبيلة([1]*)؛ فقد نسبت إلى تميم وإلى أسد، وإلى هوازن من قيس، وإلى بكر من ربيعة وإلى مضر، ما يبين عن وجود ظاهرتي الكشكشة والكسكسة.

وتكتفي الباحثة في عرض ما تقدم من أفكار ورؤى لإبراهيم أنيس حول اللهجات، التي يتبين من خلالها تأثره في الفكر الغربي عامة والاستشراقي خاصة، ومحاولة تطبيق مناهج في الدرس اللغوي العربي. وكان الأجدر منهم وصف اللغة العربية المعاصرة، لأنها لغة مسموعة يمكن تطبيق المنهج الوصفي عليها.

الخاتمة:

بعد هذا العرض لآراء تمام حسان وإبراهيم أنيس حول الدرس اللغوي العربي، خلصت الباحثة إلى نتائج عدة، هي:

أولًا: تأثر رواد العرب ممن درس في الغرب بالفكر الغربي، ومحاولة دراسة الدرس اللغوي العربي وفق مناهج غربية.

ثانيًا: نقد النحو العربي بالتقليدي، والمعقد، ومحاولتهم إعادة دراسته بدعاوى التيسير والتسهيل والتجديد فيه.

ثالثًا: ينبغي عرض الموروث اللّغوي العربي في ثوب جديد الشكل أصيل المضمون، دون أن يكون هناك فجوة بين القديم والحديث أو تعصب لأي منهما.

رابعًا: صمود نظرية العامل النحوية وقوتها، ورفض ما جاء به تمام حسان من تضافر القرائن؛ ذلك أن هدفه كما يقول هو تيسير النحو، ومع تضافر القرائن، صار النحو صعبًا للناشئة.

خامسًا: ليس من حقنا إنكار دور علماء العربية قديمًا وإنقاص قدرهم في تناولهم اللهجات العربية.

سادسًا: يشكل تمام حسان وإبراهيم أنيس أنموذجًا لتأثر بعض العلماء المحدثين ممن درسوا في المدارس الغربية في تلك المدارس وتوجهاتها وأنظارها اللسانية، محاولين تبنيها وتطبيقها على الدرس العربي القديم، وكان الأجدر تطبيقها على الدرس اللغوي الحديث وفقًا لمنهجهم الوصفي.

* ينظر: الصاحبي والقاموس وشرحه ولسان العرب والصحاح وكافية ابن الحاجب والأشموني وخزانة الأدب

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

أنيس، إ. (1984م). دلالة الألفاظ،، ط5، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

أنيس، إ. (2003م). في اللهجات العربية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

أنيس، إ. (1978م). من أسرار اللغة،، ط5، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

الجرجاني، ع. (1981م). دلائل الإعجاز، تحقيق: محمد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت.

ابن جني، أ. (1990م). الخصائص،، د ط، تحقيق: محمد علي النجار، دار الشؤون الثقافية، بغداد.

ابن جني، أ. (1954م). المنصف لكتاب التصريف، ط1، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين، مطبعة مصطفى البابي، القاهرة.

حسان، ت. (2007م). اجتهادات لغوية، ط1،عالم الكتب، القاهرة.

حسان، ت. (2000م). اللغة العربية بين المعيارية والوصفية، ط4، عالم الكتاب، القاهرة.

حسان، ت. (1979م). اللغة العربية معناها ومبناها، ط2، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

الدينوري، ا. (دت). طبقات فحول الشعراء، تحقيق: محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة.

الزجاجي، أ. (1979م). الإيضاح في علل النحو، ط3، تحقيق: مازن مبارك، دار النفائس.

سيبويه، (دت). الكتاب، ط1، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار الجيل، بيروت.

الصالح، ص.(2004م). دراسات في فقه اللغة، ط16، دار العلم للملايين، بيروت.

الفراهيدي، خ. (دت). كتاب العين، تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

أبو الفرج، م. (1966م). مقدمة لدراسة فقه اللغة، مطبعة النقري، بيروت.

ابن منظور، ج.(دت). لسان العرب، دار صادر، بيروت.

نجا، إ.(1957م). فقه اللغة العربية، مطبعة النيل، القاهرة.

ابن هشام. (1979م). مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ط5، تحقيق: مازن المبارك، محمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت.

وافي، ع. (2004م). فقه اللغة، ط3، نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة.

الأبحاث والدراسات:

البار، ع. (2014م). مظاهر الفكر اللساني الغربي في اللسانيات العربية الحديثة، مجلة إشكالات في اللغة والأدب؛ دورية نصف سنوية محكّمة تصدر عن معهد الآداب واللغات بالمركز الجامعي لتامنغست، العدد السادس، ديسمبر، الجزائر.

المراجع المترجمة:

جاكبسون، ر، وهاله، م. أساسيات اللغة، ترجمة: سعيد الغانمي، المركز الثقافي.

هجمان، ر.(1989م). اللغة والحياة والطبيعة البشرية، ترجمة: داود حلمي أحمد السيد، الكويت.

References

The Holy Quran.

Abu Al-Farag, M. (1966 AD). An Introduction to the Study of Philology, Naqri Press, Beirut.

Al-Dinori, A. (n.d.). Tabaqat Al-Shuaraa Stallions, edited by: Mahmoud Muhammad Shaker, Dar Al-Madani, Jeddah.

Al-Farahidi,K.H. (n.d.). Al-Ain Book, edited by: Dr. Mahdi Al-Makhzoumi, Dr. Ibrahim Al-Samarrai, Al-Hilal House and Library.

Al-Jarjani, P. (1981 AD). Evidence of the Miracles, edited by: Muhammad Rashid Reda, Dar al-Maarifah, Beirut.

Al-Saleh, P. (2004 AD). Studies in Philology, 16th Edition, House of Knowledge for the Millions, Beirut.

Anees, I. (1978 AD). From the Secrets of Language, 5th, The Anglo-Egyptian Library, Cairo.

Anees, I. (1984 AD). The Indication of Words, 5th, The Anglo-Egyptian Library, Cairo.

Anees, I. (2003 AD). On the Arabic Dialects, The Anglo-Egyptian Library, Cairo.

Genie son, A. (1954 AD). Al-Monsef Book Al-Tasrif, (1st), Edited by: Ibrahim Mustafa and Abdullah Amin, Mustafa Al-Babi Press, Cairo.

Genie son, A. (1990 AD). Characteristics, d i, verified by: Muhammad Ali al-Najjar, House of Cultural Affairs, Baghdad.

Hassan, T. (1979 AD). The Arabic language, its meaning and its structure, (2nd), Egyptian General Book Authority.

Hassan, T. (2000 AD). The Arabic language between standard and descriptive, 4th ed., The World of the Book, Cairo.

Hassan, T. (2007 AD). Linguistic jurisprudence, (1st), The World of Books, Cairo.

Ibn Hisham. (1979 AD). Mughni Al-Labib on Books Al-A'rib, 5th, edited by: Mazen Al-Mubarak, Muhammad Ali Hamdallah, reviewed by: Saeed Al-Afghani, Dar Al-Fikr, Beirut.

Ibn Manzur, C. (n.d.). Lisan Al Arab, Dar Sader, Beirut.

Sebawayh, (n.d.). The book, ed. 1, edited by: Abd al-Salam Haroun, Dar Al-Jeel, Beirut.

Survived, I. (1957 AD). Philology of the Arabic language, Nile Press, Cairo.

Vitreous, A. (1979 AD). Clarification on ills of grammar, i 3, edited by: Mazen Mubarak, Dar Al-Nafaes.

Wafi, P. (2004 AD). Philology, 3rd Edition, Nahdet Misr for Printing and Publishing, Cairo.

Research and studies:

Bar, P. (2014). Manifestations of Western Linguistic Thought in Modern Arabic Linguistics, Journal of Issues in Language and Literature. Semi-annual refereed journal published by the Institute of Letters and Languages, (6th), the University Center of Tamangast, Algeria.

Translated References:

Jacobson, R., and Haleh, M. Language Fundamentals, translated by: Saeed Al-Ghanmi, The Cultural Center.

Hagman, R. (1989 AD). Language, Life and Human Nature, translated by Dawood Helmy Ahmad Al-Sayed, Kuwait.